محاضرة رقم 03: التدقيق في البنوك

يعتبر التدقيق البنكي عملية ذات أهمية كبيرة في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة إستخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة المؤسسية وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الإستغلال الأمثل للموارد وصولاً إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة.
وتعود أهمية التدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية واستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة، وتتسم البنوك التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من المنشآت، و تتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على أوجه أنشطتها المتمثلة في قبول الودائع وتقديم الإئتمان والإستثمار في الأوراق المالية.

1* طبيعة التدقيق في البنوك

عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين البنك بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، ويمتلك حقاً مقصورا عليه باستعمال المصطلح " مصرف "كجزء من اسمه.
كما ان الوظيفة الرئيسة في البنك التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية، وإصدار وقبول ، الكمبيالات والكفالات، والإعتمادات وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل،
مهام التدقيق البنكي من أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق البنكي:
* فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات.
* تقدير وتقييم إلتزام البنك بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
* تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية.
* تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.
* تقييم مدى إستمرارية وموثوقية نظم المعلومات الإلكترونية.
•التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر البنك بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

2* متطلبات التدقيق في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق على أعمال المؤسسات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

أ- **الأسس الإدارية:**

يجب أن تتوفرشروط هامة لمراعاة الأسس الإدارية ومنها:

* وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

* تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

* محاسبة المسؤولية بالإعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

* تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب- الأسس المالية والمحاسبية:

تراعي دائرة التدقيق مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية، وأهمها:

* **ضمان السيولة**: وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

* **الأمان البنكي** وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان و حجم السيولة، إلا أن إرتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص إستثمارية للبنك؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم إستثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة البنك إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

* **ضمان الربحية**: ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

3- مهام التدقيق في البنوك

يعتبر التدقيق إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل البنك، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر وحماية أصول البنك، ومن مهامه:

* توفير نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب إهتمام داخل البنك.
* التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية وإعداد خطة عمل سنوية للسير عليها.
* تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
* إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في البنك.
* القيام بمهمات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.
•، حل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم والمساعدة في تطوير النظم.